3 قتلى بانفجار قنبلة في أبو غريب والعثور على 10 جثث مجهولة الهوية في المعامل

العراق: المالكي يعترف بالتهجير الطائفي .. والأمم المتحدة تبدي قلقها

تفجيرات طائفية دفعت مواطنين الى الهروب من مناطقهم .. وفي الإطار نوري المالكي

- رئيس الوزراء والنجيفي يوقعان على ميثاق شرف مؤتمر السلم الاجتماعي وكتلة المطلك تقاطع
- الحكومة تناشد الشعب دعم «ثأر الشهداء» والوقوف معها في ملاحقتها للإرهاب
- السامرائي يتهم بغداد بالتخاذل في حماية العائلات السنية بالجنوب و«غض الطرف» عن الميليشيات المسلحة

بغداد – «كونا»: لقي ثلاثة اشخاص مصرعهم اثر انفجار قنبلة غربي العاصمة العراقية بغداد امس في الوقت الذي عثر على عشر جثث مجهولة الهوية شرقيها.

وقال مصدر في الشرطة العراقية لوكالة الانباء الكويتية «كونا» ان قنبلة انفجرت داخل سوق شعبي في منطقة ابوغريب غربي بغداد اسفرت عن مصرع ثلاثة اشخاص واصابة خمسة اخرين جراح.

واوضح ان الشرطة عثرت كذلك على عشر جثث لشباب مجهولي الهوية في منطقة المعامل شرقي بغداد موضحا ان الجثث تحمل اثار اطلاق نار في الراس والصدر.

وقالت الشرطة ان أطفالا عثروا على جثث مجهولة لعشرة شبان مقيدي الايدي ومعصوبي العينين قتلوا فيما يبدو بطلقات نارية في الرأس.

وقالت الشرطة ان السكان ابلغوهم بأن تحركات سيارات من والى مبنى مهجور في المنطقة لفتت انتباه الاطفال الذين انتظروا حتى غادرت السيارات المكان ليتحروا الامر.

ولم يتضح من المسؤول عن القتل.

وزادت الحرب الاهلية في سوريا من التوترات الطائفية في اجزاء مختلفة من الشرق الاوسط واعطت دفعة للمسلحين السنة في العراق الذين يستغلون مشاعر الاستياء بين الاقلية السنية في البلاد.

وشهد العراق في الاونة الاخيرة عدة حوادث تشير الى ان الميليشيات الشيعية التي ابتعدت عن أعمال العنف حتى الآن ربما تشارك فيها مرة اخرى.

وقتل نحو 800 عراقي في أعمال عنف في اغسطس وكانت بغداد المحافظة الاكثر تضررا وفقا لاحصائيات الامم المتحدة.

يذكر ان عمليات التهجير الطائفي والجثث المجهولة عادت للظهور مجددا في بغداد ونينوى ومناطق ساخنة اخرى من العراق وبالامس اعرب مسؤول امني عن قلق الامم المتحدة البالغ ازاء عودة عمليات التهجير الطائفي في عدد من مناطق شمال وجنوب العراق.

وقال نائب الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة في العراق جيورجي بوستن في بيان ان تقارير مقلقة وردت في الاونة الاخيرة عن عمليات تهجير قسري وقتل تعرض لها ابناء عشيرة السعدون وبقية ابناء الطائفة السنية في محافظتي البصرة وذي قار جنوبا وتهجير ابناء قومية الشبك في محافظة نينوى شمالا.

واشار بوستن ان «لجوء الجماعات المسلحة غير المشروعة لاستخدام اساليب العنف والتخويف ضد ابناء الطوائف لاجبارهم على الفرار من ديارهم امر غير مقبول ويعد انتهاكا واضحا لحقوق الانسان الاساسية».

واكد ان هذه الممارسات المثيرة للقلق قد تترتب عليها مخاطر جسيمة تهدد اللحمة الاجتماعية في العراق وقد تعطل الجهود القائمة الرامية الى تحقيق المصالحة الوطنية.

وشهدت محافظة ذي قار مؤخرا تهجير عدد من اسر عشيرة السعدون السنية في حين قتل عدد من السنة العرب في محافظة البصرة اما محافظة نينوى فتشهد عمليات قتل وتهجير مماثلة لقومية الشبك.

وامس الاول اعترف رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بوجود عمليات قتل وتهجير على أسس طائفية من محافظات في الجنوب لمئات العائلات السنية، وقال إنه سيوقع ميثاق الشرف الذي ستعتمده الكتل السياسية اليوم «الخميس» ببغداد، كما أعلن رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي أنه سيوقعه، لكن صالح المطلك نائب رئيس الوزراء العراقي أكد أن كتلته لن تحضر المؤتمر.

فقد أعلن المالكي –في خطابه الأسبوعي المتلفز أمس الأول– أنه بصدد توقيع ميثاق الشرف الذي تزمع الكتل السياسية اعتماده في مؤتمر السلم والأمن الاجتماعي.

وشهدت محافظة ذي قار مؤخرا تهجير عدد من اسر عشيرة السعدون السنية في حين قتل عدد من السنة العرب في محافظة البصرة اما محافظة نينوى فتشهد عمليات قتل وتهجير مماثلة لقومية الشبك.

وامس الاول اعترف رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بوجود عمليات قتل وتهجير على أسس طائفية من محافظات في الجنوب لمئات العائلات السنية، وقال إنه سيوقع ميثاق الشرف الذي ستعتمده الكتل السياسية اليوم «الخميس» ببغداد، كما أعلن رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي أنه سيوقعه، لكن صالح المطلك نائب رئيس الوزراء العراقي أكد أن كتلته لن تحضر المؤتمر.

فقد أعلن المالكي –في خطابه الأسبوعي المتلفز أمس الأول– أنه بصدد توقيع ميثاق الشرف الذي تزمع الكتل السياسية اعتماده في مؤتمر السلم والأمن الاجتماعي.

وشهدت محافظة ذي قار مؤخرا تهجير عدد من اسر عشيرة السعدون السنية في حين قتل عدد من السنة العرب في محافظة البصرة اما محافظة نينوى فتشهد عمليات قتل وتهجير مماثلة لقومية الشبك.

وامس الاول اعترف رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بوجود عمليات قتل وتهجير على أسس طائفية من محافظات في الجنوب لمئات العائلات السنية، وقال إنه سيوقع ميثاق الشرف الذي ستعتمده الكتل السياسية اليوم «الخميس» ببغداد، كما أعلن رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي أنه سيوقعه، لكن صالح المطلك نائب رئيس الوزراء العراقي أكد أن كتلته لن تحضر المؤتمر.

فقد أعلن المالكي –في خطابه الأسبوعي المتلفز أمس الأول– أنه بصدد توقيع ميثاق الشرف الذي تزمع الكتل السياسية اعتماده في مؤتمر السلم والأمن الاجتماعي.

وقال إن هذه العمليات –التي تسميها الحكومة «ثأر الشهداء»– ينبغي أن تستمر وتتصاعد في ملاحقة «العصابات الإرهابية المجرمة»، ودعا المواطنين والسياسيين والإعلاميين جميعا للوقوف إلى جانب الأجهزة الأمنية ودعمها لمواصلة «الضغط وملاحقة الإرهاب في حواضنه، وتفكيك مؤسساته ومنظماته وخلاياه».

وحول مطالب المعتصمين في ساحات عراقية عديدة، قال المالكي إنه مستعد لتلبية مطالب من قال إنهم «يعبرون عن مطالبهم بشكل سلمي وسليم، حتى لا تضيع هذه المطالب في خضم التصعيد الطائفي والإرهابي، والأجندات الخارجية التي تقف خلفها سياسات ودول».

ومقابل اعتراف المالكي اتهم رئيس ديوان الوقف السني أحمد عبد الغفور السامرائي السلطات العراقية بالتخاذل عن حماية العائلات السنية في الجنوب، وانتقد ما سماه «غض الطرف» عن الميليشيات المسلحة واستهدافها لمساجد وائمة ومواطني أهل السنة في محافظات العراق الوسطى والجنوبية.

وقال السامرائي في مؤتمر صحفي في جامع أم القرى ببغداد، إن الديوان وجه العشرات من المخاطبات الرسمية لوزارتي الدفاع والداخلية باتخاذ إجراءات لحماية المساجد والأئمة من بطش الميليشيات إلا أن شيئا لم يحدث.

وأشار السامرائي إلى أن 242 شخصا من رواد المساجد قتلوا خلال الشهرين الماضيين، من غير أن تحرك السلطات ساكنا. وهدد السامرائي باللجوء إلى خيار غلق مساجد أهل السنة في جميع المحافظات الجنوبية والوسطى إن لم تقم الحكومة العراقية باتخاذ إجراءات حقيقية لوقف العمليات المسلحة التي تنفذها الميليشيات ضد أهل السنة في هذه المحافظات.

انتقدت عدم إدانة هادي لها

«هيومن رايتس»: الاعتداءات على الصحافيين تهدد الحريات في اليمن

عبدربه منصور هادي

صنعاء – «وكالات»: قالت منظمة هيومن رايتس ووتش المعنية بحقوق الإنسان امس إن سلسلة الاعتداءات التي تعرض لها الصحافيون في اليمن – بما فيها جريمة قتل لم تحل حتى الآن – تهدد بتقويض التقدم في مجال الحريات الإعلامية في حين تجري الحكومة إصلاحات ديمقراطية.

وأضافت المنظمة التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها أن التهديدات والمضايقات والاعتداءات الجسدية والاختفاءات ومحاولات القتل من بين الهجمات التي أبلغ عنها الصحفيون والنشطاء المحليون ولم يدنها الرئيس عبد ربه منصور هادي.

وبينما صار اليمنيون بصفة عامة يتمتعون بقدر أكبر من حرية التعبير منذ تولي هادي منصبه خلفا للرئيس السابق علي عبد الله صالح في فبراير 2012 قوضت هذه الحرية جراء تصاعد التهديدات وأعمال العنف بحق وسائل الإعلام.

وقال جو ستورك القائم بأعمال المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في هيومن رايتس ووتش «إن إخفاق الرئيس هادي في معالجة الاعتداءات على الصحفيين اليمنيين لا يقتصر أثره على حرمانهم من العدالة لكنه أيضا يزرع في الوسط الإعلامي ككل شعورا بالخوف من اعتداءات أكثر وأخطر.»

وأضاف «إذا كان للتقدم في مجال حرية التعبير أن يحدث أثرا حقيقيا ومستديما في المجتمع اليمني فإن على الحكومة أن تدين كافة الاعتداءات على الصحفيين وأن تحقق فيها باستفاضة وبما يضمن تقديم المسؤولين عنها للعدالة.»

وذكرت المنظمة أنه في إحدى الحالات قتل الصحفي المعارض وجدي الشعبي «28 عاما» في منزله بمدينة عدن في فبراير مع صديق له. وسمعت زوجة الشعبي طلقات نارية في الغرفة التي كان زوجها وصديقه يتحدثان فيها. ونقل تقرير المنظمة عن الزوجة قولها «رأيت رجلين في ثياب مدنية وسترات عسكرية ومعهما بنادق. رآني الرجلان وبدأ يطلقان النيران في اتجاهي لكنني تمكنت من الفرار إلى غرفة النوم واختبأت مع صغاري.»

ولم يلق القبض على أحد في هذه القضية.

وذكر التقرير أن مسؤولين يمنيين رفيعي المستوى قالوا للمنظمة في صنعاء في فبراير إن انعدام الامن والاستقرار السياسي يظل التحدي الأكبر الذي يواجه الحكومة.

وقال المسؤولون إن هذا يعوق جهودهم للتحقيق في الاعتداءات لا على الصحفيين وحدهم بل أيضا على قوات الامن والوزراء. واتهم عدد قليل من المسؤولين وسائل الإعلام اليمنية بالافتقار إلى المهنية والإضرار بعملية الانتقال السياسي في البلاد.

مثل أمام محكمة الجنايات في الزنتان بتهمة المساس بالأمن القومي

ليبيا: القضاء يؤجل محاكمة سيف القذافي .. ومطالبات حقوقية بتسليمه إلى «الجنائية»

طرابلس – «وكالات»: قرر القضاء الليبي امس تأجيل محاكمة سيف الإسلام القذافي إلى 12 ديسمبر 2013 للسماح بحضور متهمين آخرين في هذه المحاكمة.

ومثل سيف الاسلام، أحد أبناء الرئيس الليبي السابق معمر القذافي، أمام محكمة في الزنتان «غربا» في إطار محاكمته بتهمة المساس بالأمن القومي.

وبدأت امس محكمة جنايات الزنتان جلسة محاكمة سيف الإسلام القذافي وثمانية وثلاثين من رموز النظام السابق، حيث طلب سيف الإسلام عدم نقله إلى طرابلس واستمرار محاكمته في الزنتان.

وكان المدعي العام الليبي أمر أمس الاول بنقل سيف الإسلام، نجل الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي، من سجنه في مدينة الزنتان «غربا» إلى العاصمة طرابلس للمثول الخميس مع متهمين آخرين أمام الغرفة الاتهامية بطرابلس.

وقال المستشار عبدالقادر رضوان خلال مؤتمر صحافي: «صدرت أوامر بجلب 38 متهما من رموز النظام السابق من بينهم سيف القذافي للمثول أمام غرفة الاتهام بمحكمة جنوب طرابلس الخميس».

وأوضح أن «هذه القضية تشمل أربعة آلاف صفحة اتهام و40 ألف وثيقة وألف صفحة قرار»، مؤكدا أن «غرفة الاتهام ستكون بمثابة تحقيق تكميلي».

واتخذ القاضي قرار تأجيل الجلسة بسبب عدم اكتمال عرض أدلة بينها ساعة يد وتسجيل فيديو على صلة بالدعوى، إلى جانب قضايا تتعلق بأوراق ثبوتية، وقد تحدث القذافي بشكل مقتضب أمام المحكمة طالبا استمرار محاكمته في الزنتان لأنه مقتنع بحسن سير الإجراءات القضائية فيها.

وكانت منظمة هيومان رايتس ووتش قد أصدرت بيانا أمس قالت فيه إن على ليبيا التعجيل بتسليم سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي لملاحقته بجرائم ضد الإنسانية، وقال ريتشارد ديكر، مدير قسم العدل الدولي في المنظمة، إن مواصلة القضاء الليبي ملاحقة القذافي رغم صدور أمر تسليمه إلى لاهاي «خطأ جسيم.»

وكانت مجموعات مسلحة من مدينة الزنتان قد ألقت القبض على سيف الإسلام في 19 نوفمبر 2011، وقامت بنقله إلى المدينة واحتجازه فيها، ولم تتمكن الحكومة الليبية من نقله رغم إشارتها أكثر من مرة إلى نيتها فعل ذلك.

إصابة طفلة فلسطينية بعد تعرضها للدهس من قبل مستوطن

الأراضي المحتلة: إسرائيل تواصل الاعتقالات في «الضفة» .. والتوغل في «القطاع»

جنود اسرائيليون خلال اعتقال احد الفلسطينيين

الأراضي المحتلة – «وكالات»: اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلية امس مواطنين فلسطينيين اثنين في الخليل بالضفة الغربية، كما توغلت آليات عسكرية شرق مدينة غزة وسط إطلاق نار كثيف.

وقال منسق اللجان الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان جنوب الخليل راتب الجبور لوكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، إن قوات الاحتلال اعتقلت المواطنين ياسر زكري أبو صبحة «45 عاما» ومراد أحمد أبو عليان «19 عاما» بعد تفتيش منزليهما.

وأصيبت طفلة فلسطينية بجروح ورضوض مختلفة صباح الامس بعد تعرّضها للدهس من قبل مستوطن بمدينة الخليل.

وقال مصدر أمني فلسطيني إن مستوطنا دهس بسيارته الطفلة جنان مكرم الرجبي «6 أعوام» مما أدى لإصابتها بجروح ورضوض وتم نقلها إلى مستشفى الخليل لتلقي العلاج.

في غضون ذلك، توغلت عدة آليات عسكرية إسرائيلية شرق منطقة حجر الديك جنوب شرق مدينة غزة وسط إطلاق كثيف للنيران واعتقلت مواطنين اثنين. وذكرت «وفا» أن عدة آليات عسكرية تضم ثلاث دبابات وثلاث جرافات انطلقت من النقطة العسكرية المتمركزة بالقرب من حجر الديك، وتوغلت عدة أمتار في المنطقة واعتقلت شابين لم تعرف هويتهما واقتادتهما إلى جهة مجهولة، في حين أطلقت النار صوب بيوت المواطنين.

وفي سياق متصل، كثفت القوات الإسرائيلية امس وجودها العسكري في مدينة جنين، وشنت حملة تمشيط واسعة وسط إطلاق قنابل ضوئية.

وذكرت مصادر أمنية للوكالة أن قوات الاحتلال اقتحمت ضاحية صباح الخير ومحيط متنزة موال وحي خروبة وسهل قرية الجلمة وسط إطلاق مكثف للقنابل الضوئية، وكثفت وجودها العسكري على مداخل المدينة وشنت حملة مطاردة واسعة بعد محاولة فاشلة لاعتقال شابين ونصبت عدة حواجز وكمائن على مداخل المدينة.

مثول 8 أمام المحكمة العليا أمس على خلفية أحداث 2011

الخرطوم تتعهد بمحاكمات نزيهة لمتهمي أحداث دارفور

- السلطات تسمح لخبراء تابعين لـ «المتحدة» و«الإفريقي» بمراقبة الاجراءات

الخرطوم – «وكالات»: مثل ثمانية متهمين في أحداث دارفور امس أمام المحكمة الخاصة الكبرى بمجمع الجهاز القضائي بالعاصمة السودانية برئاسة قاضي المحكمة العليا.

وقال رئيس المحكمة القاضي حيدر أحمد دفع الله في بداية الجلسة أن هذه المحكمة تشكلت بأمر صادر من رئيس القضاء بموجب أحكام قانون السلطة القضائية لعام 1986م وقانون الاجراءات الجنائية لعام 1991م واعمالا لما ورد بوثيقة الدوحة للسلام في دارفور . واضاف ان هذه المحكمة لها السلطان القضائي على الانتهاكات الخطيره لحقوق الانسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الانساني التي ارتكبت في اقليم دارفور

وأكد أن المحكمة مفتوحه وعلنية وسوف تلتزم بضمان حسن سيرها وقواعد العدالة واضعه في الاعتبار أن المتهم برىء حتى تثبت ادانته . واشار الى أن المحكمة تطمئن المتهمين والمدافعين عنهم بانها ستلتزم جانب المحاكمة العادلة خاصة وان تشكيلها جاء من قضاة المحكمة العليا وهم اعلى هيئة قضائية في البلاد مؤكدا أنه يجوز الطعن في قرارات المحكمة عبر هيئة استئناف يشكلها رئيس القضاء، ويسمح لمحامي المتهمين بمقابلتهم والتحدث معهم في حدود ما يدلي به الشهود . وأكد رئيس المحكمة أنه متاح لفريق من الخبراء المتخصصين التابعين للامم المتحدة والاتحاد الافريقي الذين يتم اختيارهم بالتشاور مع حكومة السودان مراقبة اجراءات المحكمة لضمان حسن سيرها وفقا لقواعد العدالة والانصاف المنصوص عليها في القانون الدولي . وبعد ذلك طلبت هيئة العون القانوني التي شكلتها وزارة العدل للدفاع عن المتهمين حسب طلب المحكمة الانسحاب من الجلسات بعدما أشار المتهمون الى أن لديهم محامي سيتولى الدفاع عنهم .وتعود وقائع الدعوى للعام 2011م حيث قامت مجموعة مسلحة بعمليات نهب وارهاب بسوق دائلوج بوسط دارفور والاعتداء على أفراد من القوات المسلحة في منطقة رقبة الجمل بغرب دارفور.